

السيد الرئيس،

قبل التطرق إلى موضوعنا تود مؤسسة السلام، مع أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية أن تشير إلى فرض سلطة البحرين حصاراً تعسيفياً وغير مبرر على منطقة الدراز و تهديد المعتصمين حول منزل الشيخ عيسى قاسم بعد أن أسقطت جنسيته قبل ٦ ايام .

رفضاً لهذه الإجراءات التي تحمل طابعاً إنتقامياً وحمايةً لحق المجتمعين سلمياً، ندعو الحكومة البحرانية لعدم استخدام العنف ضد المجتمعين حول منزل الشيخ عيسى قاسم و التراجع عن اسقاط جنسيته.

كما نود أن نسترعي انتباه المجلس إلى الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل المقبل للبحرين. في حين تقوم العديد من الدول قبيل استعراضها الدوري الشامل باتخاذ الخطوات النهائية نحو الالتزام بتوصيات الدورات السابقة وتطبيقها، نرى اليوم البحرين تتخذ خطوات تتجاهل توصيات هذا المجلس، و تبعتها عن المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

خلال الدورة الثانية لاستعراض البحرين، سعت المملكة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على القيود على الحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات و الحريات الدينية و الثقافية. فأصبحت جميع أشكال المعارضة والاحتجاجات غير قانونية.

و خلال الشهر الحالي، قامت الحكومة باستهداف نشطاء حقوق الانسان بفرض حظر سفر عليهم أو اعتقالهم تعسيفياً، مثل نبيل رجب. وأغلقت الحكومة جمعية الوفاق، وضاعفت عقوبة السجن ضد أمين عامها الشيخ علي سلمان. والأكثر مدعاةً للقلق هو إسقاط جنسية الزعيم

الروحي لغالبية السكان في البحرين الشيعة، الشيخ عيسى قاسم، مما أدى إلى ملئ شوارع البحرين بالآلاف من المتظاهرين السلميين في أعداد لم تشهدها منذ 2011.

تتعارض الخطوات التي اتخذتها البحرين بشكل مباشر مع الأكثرية العظمى من الـ 158 توصية التي قبلتها في الدورة الثانية للاستعراض الشامل.

لذا ندعو الدول أن تضع في الاعتبار تجاهل البحرين لتوصيات الدورة الثانية لاستعراضها الدوري الشامل، والتركيز في توصيات الدورة الثالثة المقبلة على ضمان التنفيذ وأيضاً

المساءلة.

شكراً.